الطعن فى الجزاء التأديبى فى الوظيفة العامة

فى القانون المصرى والقانون الكويتى

رسالة لنيل درجة الماجستير

مقدمة من الباحث

فالح عبد الله علي الحزب

لجنة الحكم والمناقشة :

الأستاذ الدكتور/ محمد حسنين عبد العال — رئيساً

أستاذ القانون العام بكلية الحقوق - جامعة القاهرة

الاستاذ الدكتور/ جابر جاد نصار — مشرفاً وعضوا

أستاذ القانون العام بكلية الحقوق- جامعة القاهرة

المستشار الدكتور/ محمد ماهر أبو العينين — عضوا

نائب رئيس مجلس الدولة

٢٠٠٤

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَأَشْرَقَتِ الْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا وَوُضِعَ الْكِتَابُ وَجِيءَ بِالنَّبِيِّينَ وَالشُّهَدَاءِ وَقُضِيَ بَيْنَهُمْ بِالْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾

سورة الزمر: الآية ٦٩

إهـــداء

إلـــــــى والـــــــدى رحمـــــــه الله ....

إلـــــى والدتـــــى أطـــــال الله عمـــــرها ...

وإلـــى أخواتـــى جمـــيعاً وفـــاءً وعـــرفاناً ...

وإلـــى زوجـــتى وأولاد الذيـــن تحملـــوا بعـــدى

عـــنهم وكـــانوا لـــى خـــير معيـــن ...

وإلـــى كـــل مـــن ساهـــم معـــى فـــى هـــذا العمـــل

وساعدنـــى لإنجـــازه ....

الباحث

شكـــر وتقديـــر

سبحان الله الذى علم الإنسان ما لم يعلم :

أشـــكر الله العلي القدير ، وأتوجه إليه بعظيم الامتنان علي نعمته ، وأسجد له بأن منحنى الصحة حتى أتممت هذا العمل المتواضع .

وكـــل الشـــكر والـــتقدير أتقـــدم بـــه للأســـتاذ الفاضـــل الدكتور جابـــر جـــاد نصار ، أستاذ القانون العام بكلية القانون – جامعة القاهرة ، الـــذى حظيـــت بشـــرف إشرافه على هذه الرسالة فكان نعم العالم الفاضل والمـــتابع الحريص ، خصنى بالرعاية والتوجيه كلما استلزم الأمر ، وكانت لأفكـــاره وتوجـــيهاته العلمية كبير الأثر في خروج هذا البحث في صورته النهائية التى هو عليها .

كمـــا أتوجـــه بكـــل الشكر والتقدير للسيد الفاضل الأستاذ الدكتور محمـــد حســـنين عـــبد العال . أستاذ القانون العام بكلية الحقوق – جامعة القاهرة ، والذى شرفت بتفضله بالموافقة على الاشتراك فى لجنة المناقشة والحكـــم علـــى هذه الرسالة ورئاسته لهذه اللجنة ، وأن أحظى بتوجيهاته وإرشاداته وأن ننهل من علمه .

كمـــا أتقـــدم بخـــالص الشكر والتقدير والامتنان للمستشار الدكتور محمد ماهر أبو العينين . نائب رئيس مجلس الدولة ، على تكرمه بقبوله الاشـــتراك في لجنة المناقشة والحكم على الرسالة ، وأن أحظى بتوجيهاته وملاحظاته وعطائه العلمى .

الباحث

مقدمة

الوظيفة العامة هي الاصطلاح المستخدم، المعبر عن المركز القانوني الذي يضم الأشخاص القائمين بالعمل العام، والذين يطلق عليهم الموظفون العموميون. ويخضع هؤلاء الموظفون العموميون لنظم محددة تحتوي على كثير من القيود، وتنطوي على قدر كبير من الضمانات وقد أسهم في وضع ضوابط العمل الإداري العام أكثر من تشريع في أكثر من مجال: كل حسب هدفه ونطاقه.

إن ما يضعه المشرع من تحديد "الموظف العام" لا يفيد إلا تطبيق هذا التشريع؛ ذلك أن فهم المشرع لا ينصرف إلى التعريف المجرد أو العام للموضوع وإنما مهمته هي تحديد نطاق تطبيق أحكامه؛ ولذلك فإننا نجد للموظف العام تعريفات مختلفة باختلاف التشريعات واختلاف نية التشريع في تحديد مجال انطباقه، بل باختلاف الأسس الاقتصادية والاجتماعية التي يقوم عليها التشريع. ولذلك فقد يضيق المشرع أو يوسع مجال تطبيقه بحسب أهدافه المطلوبة؛ ولذا قد يعتبر العامل موظفاً عاماً في ظل قانون أو تشريع بعينه، ولا يعد كذلك في نطاق تطبيق قانون آخر[١].

إن النظام التأديبي جزء لا يتجزأ من النظام الوظيفي. ومن ثم: فإن التطور الذي طرأ على الوظيفة العامة كان له صداه المباشر على نظام التأديب[٢].

---

(١) د/ عزيزة الشريف – مسألة الموظف العام في الكويت (المسئولية المدنية والجنائية – جامعة الكويت) ١٩٩٧. ص ٣.٥ مطبوعات جامعة الكويت ١٩٩٧.

(٢) د/ سليمان محمد الطماوى – القضاء الإداري – الكتاب الثالث قضاء التأديب، دار الفكر العربي ١٩٩٥، ص١٣.

فهـــــرس

الموضـــوع	الصفحة
مقدمـــة	٧
الباب التمهيدي	
صور توقيع الجزاء التأديبي في مصر والكويت	١٥
الفصل الأول : توقيع الجزاء بمعرفة السلطة الرئاسية	٢٥
المبحث الأول : توقيع الجزاء على الموظف العام	٢٥
المبحث الثاني : الســلطة المختصة بتوقيع الجزاء في القانون المصري	٣٢
المطلب الأول : الوزير المختص	٣٣
المطلب الثاني : شاغلي الوظائف العليا	٣٥
المطلب الثالث : المحافـــظ	٣٦
المطلب الرابع : رئيس مجلس الإدارة	٣٨
المبحث الثالث : الســلطة المختصة بتوقيع الجزاء في القانون الكويتي	٣٩
المطلب الأول : الوزير	٤٠
المطلب الثاني : وكيل الوزارة	٤٢
المطلب الثالث : شاغلي الوظائف القيادية	٤٤
الفصل الثاني : توقيع الجزاءات عن طريق مجالس التأديب	٤٧
المبحث الأول : توقيع الجزاءات عن طريق مجالس التأديب في مصر	٥٠

الموضـــوع	الصفحة
المطلب الأول : الاختصـاص التأديبـي بالنسـبة لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات	٥٣
المطلب الثاني : الاختصاص التأديبي بالنسبة لهيئة الشرطة ..	٥٥
المطلب الثالث : الاختصـاص التأديبـي والسـلطات التأديبية بالنسـبة لأعضـاء السـلكيين الدبلوماسـي والقنصلي	٥٩
المطلب الرابع : الاختصاص التأديبي والسلطات التأديبية بالنسبة لأعضاء الهيئات القضائية	٦٢
المبحث الثاني : توقيع الجزاءات عن طريق مجالس التأديب في الكويت	٦٨
المطلب الأول : الاختصـاص التأديبـي بالنسبة لموظفين ديوان المحاسبة	٧٦
المطلب الثاني : الاختصاص التأديبي بالنسبة لموظفين ديوان الموظفين	٧٩
المطلب الثالث : الاختصاص التأديبي للسلطات التأديبية بالنسبة لأعضاء الهيئات القضائية	٨٠
المطلب الرابع : الاختصـاص التأديبـي لموظفيـن السـلك الدبلوماسي والقنصلي	٨٦
الفصل الثالث : **توقيع الجزاء عن طريق المحكمة التأديبية**	٨٩
المبحث الأول : إنشاء المحاكم التأديبية	٨٩
المبحث الثاني : أنـواع المحاكم التأديبية وتشكيلها وطبيعة ما تصدره	٩١

الموضـــوع | الصفحة

البـــاب الأول

ضمانات التحقيق والمحاكمة وأوجه الطعن في الجزاء التأديبي في مصر والكويت

٩٩

الفصـل الأول : الضـمانات التأديبيـة قـبل توقيع الجزاء التأديبي في مصر والكويت ١٠١

المبحـث الأول : الضـمانات التأديبية السابقة على توقيع الجزاء التأديبي ١٠٢

المطلـب الأول : الإجـراءات الشـكلية التـي تسبق الإحالة إلى التحقيق ١٠٢

المطلب الثاني : مواجهة الموظف فيما هو منسوب إليه ١١٢

المطلب الثالث : الضمانات الشكلية للتحقيق ١١٣

المطلب الرابع : الضمانات الموضوعة للتحقيق ١٣١

المبحـث الثـاني : الضـمانات التأديبـية المعاصرة على توقيع الجزاء التأديبي ١٤٣

المطلب الأول : الحيـــدة ١٤٤

المطلـب الثـاني : تسبيب القرارات والأحكام الصادرة بالجزاءات التأديبية ١٥٧

الفصـل الثانـي : أوجه أو أسباب الطعن في الجزاء التأديبي في مصر والكويت ١٧٥

الموضـــوع	الصفحة
المبحث الأول : أوجه أو أسباب إلغاء القرار التأديبي	١٧٨
المطلب الأول : عيب عدم الاختصاص	١٧٨
الفرع الأول : عدم الاختصاص الجسيم	١٨٠
الفرع الثاني : عدم الاختصاص البسيط	١٨٢
المطلب الثاني : عيب الشكل	١٨٤
الفرع الأول : الصور المتطلبة للقرار الإداري	١٨٦
الفرع الثاني : مدى تصحيح عيب الشكل	١٨٨
المطلب الثالث : عيب مخالفة القانون (محل القرار)	١٩٢
الفرع الأول : صور مخالفة القاعدة القانونية	١٩٤
الفرع الثاني : الأثر المترتب على مخالفة القاعدة القانونية ..	١٩٧
المطلب الرابع : عيب السبب	١٩٨
الفرع الأول : القواعد العامة المتعلقة بعيب السبب	٢٠١
الفرع الثاني : نطاق الرقابة القضائية على سبب القرار الإداري	٢٠٦
المطلب الخامس : عيب إساءة استعمال السلطة أو الانحراف بها	٢١٦
الفرع الأول : ماهية وشروط عيب الانحراف	٢١٦
الفرع الثاني : صور عيب الانحراف	٢٢١
الفرع الثالث : مضمون الرقابة القضائية على عيب إساءة استعمال السلطة أو الانحراف بها	٢٢٨
الفرع الرابع : إثبات عيب الانحراف بالسلطة أو إساءة استعمالها	٢٣٥
المبحث الثاني : أوجه أو أسباب إلغاء الحكم التأديبي	٢٣٩

الموضـــوع	الصفحة
المطلب الأول : بـــناء الحكـــم على مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله	٢٤٢
المطلب الثاني : بطلان الحكم أو بطلان في الإجراءات تؤثر في الحكم	٢٤٦
المطلب الثالث : صـــدور حكم على خلاف حكم سابق حاز قوة الشيء المحكوم فيه	٢٥٠
المطلب الرابع : عـــدم تقـــيد المحكمـــة بالأسباب التي ترد في صحيفة الطعن	٢٥٢
البـــاب الثانـــي	
الضمانات اللاحقة لتوقيع الجزاء التأديبي في مصر والكويت	٢٥٥
الفصـــل الأول : الطعن الإداري على القرار التأديبي الصادر من الجهة الإدارية (التظلم الإداري)	٢٥٩
المبحث الأول : التظلم الإداري	٢٦٠
المطلب الأول : أنواع التظلم الإداري	٢٦٣
الفرع الأول : التظلم الاختياري أو الجوازي	٢٦٣
الفرع الثاني : التظلم الوجوبي	٢٦٤
المطلب الثاني : شكل التظلم الإداري	٢٦٦
المبحث الثاني : شروط التظلم الإداري	٢٦٨
المطلب الأول : ميعاد التظلم الإداري	٢٧١
المطلب الثاني : البت في التظلم الإداري	٢٧٤

الموضـــوع	الصفحة
الفصـل الثانـي	
الطعن القضائي على الجزاء التأديبي في التشريع المصري	٢٧٨
المبحث الأول : الطعن القضائي على الجزاء التأديبي الإداري..	٢٧٨
المطلب الأول : إقامة الطعن وشروط قبوله وإجراءات نظره ..	٢٧٩
الفرع الأول : إقامة الطعن وإعلانه	٢٧٩
الفرع الثاني : شروط قبول الطعن	٢٨٠
الفرع الثالث : إجراءات قبول الطعن وتحضيره	٢٨٧
المطلب الثاني : الفصل في الطعن في الجزاء التأديبي.....	٢٩٠
الفرع الأول : سلطة المحكمة في الفصل في الطعن.....	٢٩٠
الفرع الثاني : سلطة المحكمة في وقف تنفيذ القرار الإداري..	٢٩٢
الفرع الثالث : خصائص الحكم بوقف التنفيذ	٢٩٤
الفرع الرابع : آثار الحكم بالإلغاء وتنفيذه	٢٩٤
المبحث الثاني : الطعن القضائي على الجزاء التأديبي الصادر من المجالس التأديبية	٢٩٨
المبحث الثالث : الطعن القضائي على الأحكام التأديبية	٣٠٣
المطلب الأول : الطعن في أحكام المحاكم التأديبية	٣٠٤
الفرع الأول : شروط قبول الطعن	٣٠٥
الفرع الثاني : ممن يقبل الطعن	٣٠٦
الفرع الثالث : ميعاد الطعن	٣١١
الفرع الرابع : إجراءات رفع الطعن	٣١٤
المطلب الثاني : دور المحكمة الإدارية العليا	٣١٥

الموضـــوع	الصفحة
الفرع الأول : دوائر المحكمة الإدارية العليا	٣١٧
الفرع الثاني : المحكمة الإدارية العليا محكمة أول وآخر درجة.	٣٢٢
الفرع الثالث : المحكمة الإدارية كمحكمة طعن	٣٢٤
الفصـل الثالـث	
الطعن القضائي على الجزاء التأديبي في التشريع الكويتي	٣٢٧
المبحث الأول : الطعن القضائي على الجزاء التأديبي الإداري..	٣٢٧
المطلب الأول : الجهة المختصة بالطعن على الجزاء التأديبي..	٣٢٩
المطلب الثاني : إقامة الطعن وشروط قبوله وإجراءات نظره..	٣٣٣
الفرع الأول : إقامة الطعن وإعلانه	٣٣٣
الفرع الثاني : شروط قبول الطعن	٣٣٥
الفرع الثالث : إجراءات قبول الطعن	٣٤٢
المطلب الثالث : الفصل في الطعن في الجزاء التأديبي	٣٤٩
الفرع الأول : سلطة المحكمة في الفصل في الطعن	٣٥٠
الفرع الثاني : سلطة المحكمة في وقف تنفيذ القرار الإداري	٣٥٣
الفرع الثالث : آثار الحكم بالإلغاء وتنفيذه	٣٥٩
المبحث الثاني : الطعن القضائي على الجزاء التأديبي الصادر من المجالس التأديبية	٣٦٨
المطلب الأول : الجهة المختصة بالطعن على الجزاء التأديبي..	٣٦٩
الفرع الأول : مجلس الخدمة المدنية	٣٦٩
الفرع الثاني : المجالس التأديبية للكادرات المدنية الخاصة ..	٣٧٢
المطلب الثاني : الطعن في أحكام الدائرة الإدارية	٣٨٨

الموضـــوع	الصفحة
الفرع الأول : الأحكام القابلة للاستئناف	٣٨٩
الفرع الثاني : ميعاد الاستئناف	٣٩٠
الفرع الثالث : إجراءات الاستئناف	٣٩١
الفرع الرابع : حجية الأحكام الصادرة بالإلغاء	٣٩٥
الخاتمـــــة	٣٩٧
قائمة المصادر المراجع	٤٠٣
فهـــــرس	٤١٩

تمـــت بحمـــد اللـــه